المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

الحوار المهيكل: بين تفكيك الانسداد السياسي وإعادة إنتاج المرحلة الانتقالية – قراءة تحليلية واستشرافية

إعداد/ د. الياس أبوبكر الباروني
عضو اللجنة العلمية بالمركز
القومي للبحوث والدراسات العلمية

مقدمه

يأتي إطلاق الحوار المهيكل الذي ترعاه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في لحظة سياسية فارقة، تتجاوز كونها محطة تفاوضية جديدة، إلى كونها اختبارًا حقيقيًا لإمكانية الانتقال من منطق إدارة الأزمة إلى منطق حلّها، فمنذ أكثر من عقد، تعاقبت المبادرات والمسارات والحوارات، لكن النتيجة كانت واحدة تقريبًا: إطالة عمر المرحلة الانتقالية، وتآكل الثقة في السياسة، وتحول الشرعية إلى أداة صراع لا إلى أساس للحكم، هذا الحوار في جوهره يعكس اعترافًا أمميًا متأخرًا بأن الأجسام السياسية القائمة لم تعد قادرة، ولا راغبة، في إنتاج حل وطني جامع، ولذلك تحاول البعثة إعادة هندسة المشهد الحواري، عبر توسيع دائرة المشاركين، وكسر احتكار القرار، وإدخال فاعلين جدد من خارج الأطر التقليدية، غير أن هذا التوجه، على أهميته، يطرح سؤالًا مركزيًا هو: (هل التوسّع في التمثيل سيؤدي إلى توافق أوسع، أم إلى تشتيت القرار وإضعاف القدرة على الحسم؟).

سياسيًا، يواجه الحوار المهيكل تحديًا بنيويًا يتمثل في غياب ميزان قوى وطني ضاغط يفرض الالتزام بمخرجاته، فالتجربة الليبية أثبتت أن الحوارات تنجح نظريًا، لكنها تفشل عمليًا عندما تصطدم بمصالح شبكات النفوذ التي راكمت قوتها من استمرار الانقسام، سواء داخل المؤسسات، أو في الاقتصاد الريعي، أو في المجال الأمني، وبالتالي فإن أي حوار لا يُرفق بآليات إلزام وتنفيذ، سيبقى معرضًا لأن يتحول إلى مجرد مساحة نقاش موسّع دون أثر سياسي حاسم.

أما دور البعثة الأممية، فهو الأكثر حساسية في هذه المرحلة، إذ لم يعد مطلوبًا منها فقط تسهيل الحوار، بل إعادة بناء الثقة المفقودة بينها وبين قطاعات واسعة من الليبيين، ممن يرون في المسارات الأممية السابقة جزءًا من المشكلة لا الحل. الحياد، والشفافية في اختيار المشاركين، والوضوح في تحديد سقف زمني ومخرجات قابلة للتنفيذ، ستكون عوامل حاسمة في تحديد مصداقية هذا المسار.

استشرافيًا، يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات لمآلات الحوار المهيكل:

*** السيناريو الأول (الإيجابي):**

ينجح الحوار في بلورة توافق وطني حول قواعد دستورية واضحة، وخارطة طريق زمنية ملزمة، تقود إلى انتخابات تنهي تعدد الشرعيات، في هذا السيناريو، يتحول الحوار إلى نقطة انعطاف حقيقية، وتبدأ عملية انتقال تدريجي من الشرعية التوافقية إلى الشرعية الانتخابية، مع تقليص دور الأجسام الانتقالية.

*** السيناريو الثاني (الوسطي):**

يحقق الحوار اختراقات جزئية، مثل تخفيف حدة الاستقطاب، وفتح قنوات تواصل جديدة، لكنه يعجز عن فرض حلول نهائية، هنا يصبح الحوار أداة لإدارة التوازنات واحتواء التوتر، دون إنهاء جذري للأزمة، ما يعني استمرار المرحلة الانتقالية بصيغة أقل صدامية، ولكن دون أفق حاسم.

*** السيناريو الثالث (السلبي):**

يفشل الحوار في تحقيق توافق فعلي، أو يتم تفريغه من مضمونه عبر المماطلة، وتدوير الخلافات، واستخدامه كغطاء سياسي لإعادة إنتاج الوضع القائم، في هذه الحالة، سيتعمق فقدان الثقة في المسارات الأممية، وقد يتجه المشهد نحو بدائل غير سياسية، بما في ذلك التصعيد الشعبي أو الانزلاق نحو صيغ أكثر هشاشة من الاستقرار.

خلاصة القول، إن الحوار المهيكل ليس حلًا بحد ذاته، بل أداة قيمته الحقيقية تقاس بقدرته على كسر الحلقة المفرغة للمرحلة الانتقالية، وربط السياسة بإرادة التغيير لا بإدارة الوقت. المستقبل الليبي لن يُحسم داخل قاعات الحوار فقط، بل في مدى الاستعداد لتحمّل كلفة التوافق، والتخلي عن امتيازات الانقسام، والانتقال من منطق "الحد الأدنى الممكن" إلى منطق "الحل الضروري"، فإما أن يكون هذا الحوار بداية استعادة السياسة لمسارها الطبيعي، أو محطة جديدة في سجل الفرص الضائعة!!.